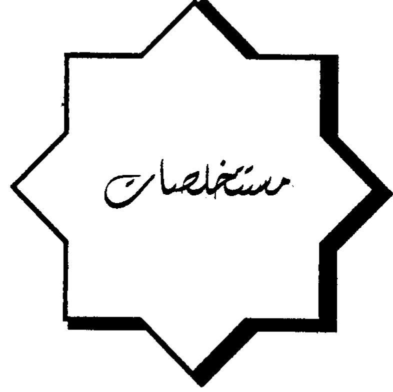


الأصول الاعتقادية في فكر الإمام الشاطبي

أ. د. عبد الحميد عبد المنعم مدكور

العدد: ١١٣
ص.ص: ١٩-٦٠

الإمام الشاطبي جدير بالاهتمام والاحتفاء، ولعله ليس من الغريب القول بأن مثل هذا الاهتمام والاحتفاء ينصب - في المقام الأول - على إسهامات هذا العالم في مجال الفقه والأصول والمقاصد، وهذا أمر بدهي؛ لأن هذا هو المجال الذي خصص له النصيب الأكبر من جهده ووقته وكتاباته ومؤلفاته.

ومع هذا فإن البحث الذي نحن بصدده يحاول أن يتلمس الأصول الاعتقادية في فكر الشاطبي، والتي يراد بها: القواعد الكلية في أصول الدين.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للجانب الاعتقادي فإن الشاطبي لم يخصص له كتبًا مفردة ولا بحوثًا مستقلة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن انشغاله الأعظم كان بالأصول وما أضاف إليها من عناية بمقاصد الشريعة، وليس يلزم العالم بعلم أن يؤلف في غيره من العلوم.

لكن هذا لا يعني أن الشاطبي أغفل العناية بالأصول الاعتقادية كما قد يظن، بل إنه اهتم بها اهتمامًا كبيرًا في مواضع كثيرة من كتابيه: الموافقات والاعتصام.

وقد اكتفى الباحث في دراسته بإيراد أهم الأصول الاعتقادية التي ذكرها الشاطبي، واتبع في عرضها وبيانها الإيجاز والتركيز، على النحو الآتي:

الأصل الأول: أن الشريعة الإسلامية التي جاء بها محمد ﷺ شريعة كاملة جامعة لأمور الدين والدنيا، وأن فيها تبيان كل شيء يحتاج إليه الخلق فى

أمور دينهم ودنياهم، وما أمروا به من التكاليف والتعبدات التي أرادها الله منهم.

الأصل الثاني: وهو مرتب على الأصل الأول، ومستند إليه، فإذا كانت الشريعة قد جاءت على الاطراد والعموم، ثم كانت ثابتة لا تزول، محفوظة من التغيير والتعارض بين أدلتها فإن من الواجب الاعتقاد واليقين بأن يكون الشرع حاكمًا لا محكومًا عليه؛ وذلك لأن مصدر التشريع هو الله تعالى وحده لا شريك له.

الأصل الثالث: أن الغاية العامة لهذه الشريعة الكاملة المباركة المحمدية، ترجع إلى حفظ المقاصد التي يكون بها صلاح الدارين، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات، وما هو مكمل لها ومتمم لأطرافها.

والدين يأتي في مقدمة ما قصدت إليه الشريعة من المحافظة على الضروريات الخمس.

هذه الأصول الثلاثة يندرج تحتها الكثير من مسائل العقيدة وقضاياها.

بعد أن عرض الباحث للأصول الاعتقادية عند الشاطبي أثار تساؤلاً حول هوية المدرسة أو الاتجاه الذي ينتمي إليه الشاطبي؟ أهو معتزليّ الاتجاه؟ أم أشعري؟ أم ما يكون اتجاهه؟

وخلص في الإجابة على هذه التساؤلات إلى أن الشاطبي لا يمكن أن يكون معتزليًّا؛ لأنه يخالفهم في أصل هام من أصول مذهبهم تبنى عليه فروع كثيرة في الاعتقاد والعمل وهو أن العقل هو مناط التحسين والتقبيح.

ولم يكن الشاطبي - في رأي الباحث - أشعريًّا كذلك؛ وذلك أن موقفه من علم الكلام يقف حائلاً دون نسبته إلى هذا المذهب، أو إلى فرقة من فرقه المعهودة؛ وبذا فإن نسبة الشاطبي إلى الأشعرية هي نسبة غير مبرهنة ولا مؤكدة، بل إن الشواهد والقرائن تتجه اتجاهًا مخالفًا للقول بهذه النسبة.

ويمكن القول بأن الشاطبي لم ينتسب إلى هذه الفرقة أو تلك من الفرق التي كانت سائدة بوجودها أو بفكرها في عصره، وأنه رأى أن الانتساب ينبغي أن يكون إلى ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن سلك سبيلهم قبل ظهور التفرق والاختلاف، ولعل تفكيره في هذا الأمر كان من وراء تأليفه لكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة وما كان عليه هؤلاء السلف الأولون قبل نشأة البدع وظهور الفرق.